

وظيفة الربط لأدوات الشرط - دراسة نحوية دلالية

The Linking Function of the Conditional Clauses -
Grammatical and Semantic Study.

عبد الكريم العمراني*

أستاذ لدى وزارة التربية الوطنية بالمغرب

krimokarim@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/10/09

تاريخ الاستلام: 2020/08/30

ملخص: يعتبر التركيب الشرطي من التراكيب النحوية التي يجب الربط بينها، وتكون أداة الشرط هي الرابط الذي يربط بين جملتين مستقلتين، تسمى الأولى جملة الشرط، والثانية جملة جواب الشرط، بحيث تدخل أداة الشرط على الجملتين فتسلبهما استقلالهما وتربطهما ربطاً لا يتم المعنى بوحدة دون الأخرى. إلا أن الذي أكسب أدوات الشرط قيمتها الوظيفية ما يرتبط بقضية العمل النحوي المتمثل أساساً في "الجزم"، وما يرتبط بالمستوى الدلالي المتمثل في "الإبهام والعموم"، و"معنى الشرط". لذلك جاءت هذه الدراسة للكشف عن تلك المفاهيم والقوانين التي تعطي لأدوات الشرط قيمتها الوظيفية.

كلمات مفتاحية: أدوات الشرط، الربط، التركيب الشرطي، النحو والمعنى.

Abstract: The conditional composition is one of the syntactic structures that must be linked, and the condition tool is the link that connects two independent sentences, the first is called the condition sentence, and the second is the condition response sentence, so that the conditional tool enters the two sentences and robs them of their independence and connects them with no meaning to one without the other. However, the one who gained the condition tools their functional value is related to the issue of grammatical work represented mainly in "assertion", and what is related to the semantic level represented by "ambiguity and general", and "meaning of the condition".

For this reason, this study tries to reveal these concepts and mechanisms that give condition tools their functional value.

Keywords: Conditional clauses; linking; conditional syntax; grammar and meaning.

1. مقدمة:

لم يحظ الربط باعتباره عنصرا هاما من عناصر التماسك لأنظمة اللغة وتراكيبها باهتمام النحاة القدماء إلا من بعض الإشارات المبعثرة في ثنايا الأبواب النحوية، والتي لا يمكننا القول معها إنهم أدركوا قيمة الربط ووقفوا على أهميته باعتباره عنصرا أساسيا من عناصر التماسك بين أجزاء الجملة؛ أما العلماء المتأخرون فقد أدركوا قيمة الربط وأهميته باعتباره قرينة لفظية وظاهرة تركيبية، لكنهم لم يتناولوها باعتبارها قضية نحوية لها قواعدها وقوانينها.

وقد تعددت وسائل الربط في اللغة العربية الفصحى إلا أن الربط بالأداة يعتبر أشهر الأنواع، نظرا لما تحدثه الأداة من أثر يغير المعنى، حتى إن الجمل تنكّل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة، هذه الأداة التي تدخل على الجملة فتكون مُسلّطة على علاقة الإسناد بين طرفيها أو بين الجملة وجوابها⁽¹⁾ كما في الشرط، فالشرط من التراكيب النحوية التي يجب الربط بينها، وتكون أدوات الشرط هي الرابط الذي يربط بين جملتين مستقلتين، فتربط الثانية بالأولى على وجه السببية.

ومفهوم الربط كان معروفا في التراث العربي، فقد عبر عنه سيويوه بـ"التعليق" عندما علل جزم جواب الطلب، قال: "لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء"⁽²⁾، واستعمل ابن السراج مصطلح "الربط" عندما تحدث عن مواقع الحروف فرأى أن من مواضع الحرف أن يربط الاسم بالاسموالفعل بالفعل، والاسم بالفعل، والجملة بالجملة⁽³⁾.

يقول الجرجاني: "والكلم ثلاثٌ : اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، وللتعليق فيما بيّنها طرقٌ معلومةٌ وهو لا يعدو ثلاثة أقسامٍ : تعلق اسمٍ باسمٍ، وتعلق اسمٍ بفعلٍ، وتعلق حرفٍ بهما... وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب... والضرب الثالث : تعلقه بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه"⁽⁴⁾.

فهو يؤكد أن تركيب الجملة في اللغة العربية قائم على علاقة الربط بين أجزائها، هذا الربط الذي قد يكون من خلال دخول أداة على جملي الشرط والجزاء بحيث لا تستقل إحداها عن الأخرى. ورغم هاته الومضات المتفرقة في كتب النحو حول دور أدوات الشرط في الربط بين أجزاء الكلام وجعل بعضه يأخذ بحجز بعض إلا أنها لم تُدرّس على النحو الذي يلائمها، ذلك أن النحاة قسموا أبواب النحو بالنظر إلى اختلاف العلامة الإعرابية فدرسوا أسلوب الشرط ضمن دراستهم للأدوات الجازمة، غير مركزين على دورها في اصطناع علاقة سياقية نحوية بين طرفين. لذلك حاولت هذه الدراسة التركيز على الدور الأساسي الذي تضطلع به أدوات الشرط، والمتمثل في الربط بين أجزاء الكلام، وما يترتب عن ذلك من أثر دلالي.

- فما الخصائص التركيبية والدلالية لأدوات الشرط، والتي جعلتها تنفرد بمزية الربط بين جملتين؟ 2. تعريف الشرط

1.2 لغة:

جاء في القاموس المحيط : الشرط: إلزام الشيء، والتزامه في البيع ونحوه، والشريطة: مفرد، وجمعه: شروط، والشرط بالتحريك: العلامة، وجمعه: أشراط⁽⁵⁾.

2.2 اصطلاحا:

واصطلاحا عرفه الفاكهي في الحدود بقوله: "حدّ الشرط: هو تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى"⁽⁶⁾. وهذا التعريف ينص على أن الوظيفة الأساسية للتركيب الشرطي: هي الربط بين جملتين ربطا بحيث لا تقع الثانية إلا بحصول الأولى.

مما يؤكد أن التركيب الشرطي ينبي على جملتين لا تستقل إحداها عن الأخرى، نظرا للارتباط الشرطي الذي يجمع بينهما في وحدة لغوية مفيدة؛ والأداة التي تحقق هذا الارتباط هي أداة الشرط المتصدرة لجملتي الشرط والجواب، والتي دخلت عليهما فسلبت استقلالهما وربطتهما ربطا لا يتم المعنى بوحدة دون الأخرى.

من خلال تعريف الفاكهي نلاحظ أنه استخدم معنى التعليق للدلالة على الربط الشرطي، وهو المعنى الذي انطلق منه ابن مالك في وضعه حدا للشرط، لكنه أضاف معنى جديدا إلى التعريف وهو معنى " السببية" للشرط، يقول: "ومن عوامل الجزم أدوات الشرط، وهي كلمات وضعت لتدل على التعليق بين جملتين، والحكم بسببية أولاهما، ومُسَبَّبِيَّة الثانية"⁽⁷⁾.

ومنه نخلص إلى أن التركيب الشرطي يتكون من جملتين:

الأولى : جملة الشرط، وهي جملة مكتملة الأركان مستقلة الدلالة في الأصل، مسلوبة الدلالة بدخول أداة الشرط عليهما.

الثانية: جملة الجواب، وهي كذلك جملة مستقلة الدلالة في الأصل، وهي جملة تابعة لجملة الشرط مسلوبة الدلالة المستقلة بدخول أداة الشرط على الجملتين.

ولما دخلت الأداة الرابطة، والتي تحمل معنى غير معجمي بل معنى وظيفي، سلبت الجملة الأولى استقلالها الدلالي وربطت مصيرها بالجملة الثانية.

وهذه الأدوات وبغض النظر عن أصالتها أو تحويلها، فإنها لا تدل على معان معجمية وإنما تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق الشرطي، فتتفق جميعا في تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط - وذلك في غير الشرط الامتناعي- ولكن تختلف من ناحية المعنى.

3. الخصائص النحوية لأدوات الشرط

1.3 العمل النحوي (الجزم):

سبق القول إن الوظيفة النحوية لأداة الشرط هي الربط بين جملي الشرط والجزاء ربطاً يمتنع معه استقلال أي الجملتين بمعناها عن الأخرى، فالأداة هي التي أدت الوظيفة الدلالية في التركيب، وجعلت معاني الأسلوب الشرطي القائم على الأداة تتقيد بمعاني هذه الأدوات. إلا أن الذي أكسب أدوات الشرط أهميتها عند النحاة إضافة إلى التعليق هو العمل الذي تحدثه، وهو الجزم. فهل للجزم علاقة بوظيفة الربط؟

والجزم حالة من حالات المضارع الإعرابية تقابل حالتي الرفع والنصب. والجزم مقصور على الأفعال كما أن الجر مقصور على الأسماء؛ وعلامة الجزم السكون، أو حذف حرف، يقول ابن الخشاب عن الجزم إنه: "إسكان أو حذف يجري مجرى الإسكان"⁽⁸⁾.

وإنما جزمت أدوات الشرط "لما اختصت بالدخول على الأفعال، ومن شأن الحرف إذا اختص ولم يتنزل منزلة الجزء من الكلمة أن يعمل"⁽⁹⁾. ومن الملاحظ أن الخلاف بين النحاة محدود عند تناولهم عامل الجزم في فعل الشرط، إذ ثمة ما يوشك أن يكون إجماعاً على أن العامل فيه هو الأداة لكن هذا الخلاف ليس له حدود عند بيان عامل الجزم في الجواب. وقد توزع النحاة إزاء العامل في الجواب إلى أربعة مذاهب:

- الأول : العامل هو الأداة

ويبدو أن هذا المذهب هو أقرب المذاهب إلى الصواب، ذلك أن أداة الشرط هي التي أدت الوظيفة الدلالية في التركيب، فلا غرو أن تؤدي وظيفة العامل الواحد في معمولين مختلفين. وهو مذهب المالقي، وعزاه إلى سيبويه حيث قال: "والصحيح أن الأداة هي العاملة في الفعلين معاً. وهو مذهب سيبويه"⁽¹⁰⁾، وظاهر كلامه في الكتاب يخالف هذا المذهب⁽¹¹⁾.

وممن اختار هذا المذهب ابن يعيش إلا أنه جعل عمل الأداة في الجزاء بواسطة فعل الشرط فقال: "والذي عليه الأكثر أن "إن" هي العاملة في الشرط وجوابه، لأنه قد ثبت عملها في الشرط فكانت هي العاملة في الجزاء، إلا أن عملها في الشرط بلا واسطة، وفي الجزاء بواسطة الشرط، فكان فعل الشرط شرطاً في العمل لا جزءاً من العامل"⁽¹²⁾.

فابن يعيش يرى أن فعل الشرط شرط في العمل وليس عاملاً، بدليل قوله: "وأما الشرط فليس بعامل هنا، لأنه فعل، والجزاء فعل، وليس عمل أحدهما في الآخر بأولى من العكس"⁽¹³⁾.

وهو مذهب الرضي، وقد عزاه إلى السيرافي ونقل قوله: "إن العامل فيهما كلمة الشرط، لاقتضاءها الفعلين اقتضاءً واحداً، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة، فهي كالابتداء العامل في الجزأين، وكظننت، وإنَّ، وأخواتهما، عملت في الجزأين لاقتضاءها لهما"⁽¹⁴⁾.
والراجح أن هذا المذهب هو الأقرب للصواب، ذلك أن التركيب الشرطي يتكون أساساً من جملتين، هما: جملة الشرط وجملة الجواب، دخلت عليهما أداة الشرط فسلبت استقلالهما وربطتهما ربطاً لا يتم المعنى بوحدة دون الأخرى، فالأداة أدت الوظيفة الدلالية في التركيب، فلا مانع أن تؤدي وظيفة العامل الواحد في معمولين مختلفين، لتكوين دلالة مختلفة عن المعنى قبل الربط.

- الثاني: العامل الأداة وفعل الشرط

لا يغفل أصحاب هذا المذهب أثر الأداة، لأنها أساس التركيب الشرطي، ولكنهم يرون ضعف الأداة فيقوونها بفعل الشرط، فالعامل عندهم مركب من الأداة وفعل الشرط، وهذا مذهب الخليل لأنك "إذا قلت إن تَأْتِي أَتِكَ، فَآتَكَ انجَزمت بِإن تَأْتِي"⁽¹⁵⁾، وهو مذهب سيبويه، إذ يقول: "واعلم أنَّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله"⁽¹⁶⁾، أي بأداة الشرط وفعل الشرط بدليل قوله: "وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تَأْتِي، بِإن تَأْتِي"⁽¹⁷⁾، وتابعه المبرد بقوله: "فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة، لأنه يُعربها. ولا يُعرب إلا المُضارع. فإذا قلت: إن تَأْتِي أَتِكَ، ف"تَأْتِي" مجزومة ب"إن"، و"آتَكَ" مجزومة ب"إن تَأْتِي"⁽¹⁸⁾.

وقد احتج أصحاب هذا المذهب بأن الأداة وفعل الشرط لما كانا يقتضيان الجواب معا وجب أن يعملا فيه معا، قياساً على رفع الابتداء والمبتدأ للخبر، ولا قياس مع الفارق لأن العاملين في التركيب الشرطي لفظيان، وفي المبتدأ والخبر أحدهما لفظي والآخر معنوي. ثم إن زعمهم بضعف أداة الشرط لاجتهاد لهم فيه بدليل أن التركيب الشرطي يعتمد الأداة في التعليق والربط الدلالي بين الجملتين، فلماذا تحتاج إلى الفعل لتعمل في الجواب، وهو معمولها أيضاً؟.

- الثالث: العامل هو فعل الشرط

وقد انتصر لهذا المذهب الأخفش في قول منسوب إليه في شرح الكافية: "إنَّ الشَّرْطَ مجزوم بالأداة، والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملين، والشرط طالب للجزاء، فلا يستغرب عمله فيه"⁽¹⁹⁾؛ وأخذ بهذا القول ابن مالك في التسهيل حيث قال: "وجزم الجواب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما، ولا على الجوار، خلافاً لزعامي ذلك"⁽²⁰⁾.

- الرابع: العامل هو الجوار

أي أنّ جواب الشرط مجزوم لمجاورته فعل الشرط، وقد نسب هذا الرأي للكوفيين⁽²¹⁾، وليس بشيء. بدليل أنه قد يفصل بين الشرط وجوابه بفواصل، أو أن يجاور المجزوم غير المجزوم.

ونخلص إلى أن آراء النحاة حول جازم فعل الشرط وفعل الجواب رغم اختلافها تتفق حول جعل الجزم أساسا وحكما عاما، مما يؤكد أن عمل الأداة للجزم هو شرط من شروط الربط في التركيب الشرطي. وقد نبه الجرجاني إلى ذلك بقوله: "كما أن الجواب إذا وجد مجزوما علم أنه تابع للشرط، وغير منقطع عنه فلم يفتقر إلى الفاء"⁽²²⁾، فإذا لم يصلح الجواب للجزم وجب اقترانه بالفاء لتأكيد ارتباطه بأداة الشرط.

2.3 تقسيم أدوات الشرط من حيث العمل:

ولأهمية العمل الذي تحدثه أدوات الشرط، نجد أن النحاة قد اهتموا بالأدوات العاملة، وأهملوا الأدوات غير العاملة التي كان حديثهم عنها عرضا؛ وهو دأبهم في دراسة الأدوات حيث عقدوا للأدوات التي تؤثر على الحركة الإعرابية أبوابا، كالنواصب والجوازم وما إلى ذلك.

ويمكن أن نرجع ذلك إلى أن محاولة تقسيم أدوات الشرط مرّت عندهم بمراحل، فهي في المراحل المتقدمة كانت تدرس في باب خاص هو باب الجزاء أو المجازاة كما عند سيبويه والمبرد، حيث الجزاء فيتلك المرحلة كان مرتبطا بالجزم. فأداة الجزاء لا بد لها أن تكون جازمة، وقد نوقشت أثناء الدراسة أدوات أخرى تشابه أدوات الشرط من حيث المعنى الذي تؤديه في الجملة، لكنها لا تجزم، فلم يعدوها من أدوات الشرط، لذلك فهم ينظرون إلى أدوات الشرط من حيث هي عوامل. إلى أن خصص ابن مالك للأدوات غير الجازمة فصلا ألحقه بالأدوات الجازمة، وتبعه في ذلك شراح الألفية.

وهو في تقسيمه الأدوات إلى أنواعها، بدأ بوظيفتها من دلالة التركيب الشرطي على زمن الفعل في سياقه، حيث يقول: "أدوات الشرط وهي كلمات وضعت لتدل على التعليق بين جملتين، والحكم بسببية أولاهما ومُسببية الثانية. وهذا التعليق نوعان: تعليق ماضٍ على ماضٍ، وتعليق مستقبل على مستقبل"⁽²³⁾.

وابن مالك لا يقصد بالماضي أو المستقبل الزمن الصرفي، وإنما يقصد الزمن المستفاد في التركيب بمجمله. وهكذا يمكن تصنيف أدوات الشرط عند النحاة المتأخرين بحسب عملها ودلالاتها على الزمن إلى مجموعتين: أولاهما: أدوات شرط يجزم ما بعدها، وهي كلها تتفق على تعليق زمن الفعل في المستقبل، ويمكن تقسيمها بحسب المعنى الذي تفيده في الجملة إلى ستة أقسام⁽²⁴⁾:

أدوات الشرط الجازمة	دالاتها
"إِنْ" و "إِذَا"	تستخدم للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط.
"مَنْ"	تستخدم للدلالة على مَنْ يعقل من الثقلين والملائكة ثم ضُمَّنَتْ معنى الشرط.

تستخدم للدلالة على غير العاقل ثم ضُمَّت معنى الشرط.	"ما"، و"مهما".
تستخدم للدلالة على الزمان ثم ضُمَّت معنى الشرط.	"متى" و"أيان"
تستخدم للدلالة على المكان ثم ضُمَّت معنى الشرط.	"أين"، و"أنى" و"حيثما"
وهي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى عاقل كانت بمعنى "من" نحو: "أَهم يقمُ أقم معه"، وإن أضيفت إلى غير العاقل كانت بمعنى "ما" نحو "أَيَّ السيارات تفضل أفضل"، وإن أضيفت إلى زمان كانت بمعنى متى نحو: "أَيَّ يوم تصم أصم فيه"، وإن أضيفت إلى مكان كانت بمعنى "أين" نحو: "أَيَّ مكان تجلس أجلس".	"أَي"

وثانئهما: أدوات شرط لا يجزم ما بعدها وهي نوعان :

أدوات شرط غير جازمة	دالتها
"لو" (على اختلاف)، و"لولا"، و"لوما"، و"لمّا"	تفيد تعليق الفعل في زمن الماضي
"إذا" و"كيف"	تفيد تعليق الفعل في المستقبل

وقد تناول النحاة بالدرس أشكال التركيب الشرطي من حيث زمن الفعل الذي تدل عليه أداة الشرط، والذي يُعتبر إضافة إلى دلالة أدوات الشرط السبب وراء تقسيمهم لها إلى جازمة وأخرى غير جازمة. يقول أبو حيان: "أدوات الشرط وهي كلم وضعت لتعليق جملة بجملة، وتكون الأولى سببا، والثانية متسببا، ولذلك عند جمهور أصحابنا لا تكون إلا في المستقبل"⁽²⁵⁾. وفي كلام أبي حيان نلمس اهتمام النحاة بأدوات الشرط الجازمة دون غيرها، مركزين في ذلك على دلالتها على التعليق في المستقبل.

4. الخصائص الدلالية لأدوات الشرط

إذا استقرأنا كتب النحاة فيما يخص تعريفهم لأدوات الشرط نجد أنهم يركزون في دلالتها على أمرين: الأول أن دلالتها عامة ومبهمة، والثاني أن فيها معنى "الشرط" أو "الجزاء" أو "المجازاة"، وهي كلها تدل على "التعليق"، أي ذلك الربط الشرطي الذي تحدثه أدوات الشرط بين جملتين فعليتين.

1.4 الإبهام والعموم:

ارتبطت أدوات الشرط عند النحاة بالإبهام والعموم، ولما كان الأصل في الجزاء "إن" فإننا نجدهم قد دأبوا على مقارنة كثير من أدوات الشرط بها في المعنى والعمل، فهي الأصل والأدوات الأخرى تتضمن معناها، ومن ذلك نجد سيبويه يوازن بين "إن" التي تتعلق بالمعاني المشكوكة، و"إذا"

التي تأتي في الجزاء على وجه التحقيق فجازوا بها معنى لا شكلا، يقول سيبويه: "وسألته عن إذا ما معهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلة في "إذ"، إذا قلت: أتذكُرُ إذْ تُقولُ؛ فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذْ فيما مضى، ويبين هذا أن إذا تعيء وقتا معلوما، ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا حمَرَ البُسْرُ كان حسنا، ولو قلت: آتيك إن حمَرَ البُسْرُ، كان قبيحا. فإن أبدا مهمة، وكذلك أحرف الجزاء. وإذا توصل بالفعل، فالفعل في إذا بمنزلة في حين كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه"⁽²⁶⁾.

فالذي منع "إذا" أن يجازى بها أنها معلومة، وحروف الجزاء مهمة، وفي ذلك يقول المبرد: "ألا ترى أنك إذا قلت: إن تأتي آتك، فأنت لا تدري أ يقع منه إتيان أم لا؟ وكذلك من أتاني أتيته. إنما معناه إن يأتي واحد من الناس آته. فإذا قلت: إذا آتيتني وجب أن يكون الإتيان معلوما"⁽²⁷⁾.

وجاء في شرح ابن يعيش: "وحق ما يجازى به أن لا تدري أ يكون أم لا يكون، فعلى هذا تقول: "إذا حمَرَ البُسْرُ فأُتيتي"، وقبح "إن حمَرَ البسر"; لأنّ احمرار البسر كائن. وتقول: "إذا أقام الله القيامة عذب الكفار"، ولا يحسن "إن أقام الله القيامة"; لأنه يجعل ما أخبر الله تعالى بوجوده مشكوكاً فيه"⁽²⁸⁾.

ف "إن" التي هي أصل الجزاء لا تدل على وقت معلوم، وإنما هي مهمة، تتعلق بما يمكن أن يكون أو لا يكون، وهذا شأن التركيب الشرطي، ولأصالة "إن" فكأن العرب لم تضع للشرط إلا "إن" ثم ضمنت بقية الأدوات معناها فوق معانيها الأخرى، يقول الجرجاني: "اعلم أن هذه الأسماء نابت مناب "إن" لضرب من الاختصار والتقريب وذلك أنه كان يجب أن يقال: إن تضرب زيدا أضرب، وإن تضرب عمرا أضرب، وإن تضرب خالدنا أضرب، إلى ما لا يُقدّر على استيفائه ويمتنع الغرض منه فأُتي باسم عام يشتمل على الجميع، وتُرك استعمال "إن" معه فقيل: مَنْ تضرب أضرب، فدَلَّ على كل إنسان وقام مقام "إن" كما دلَّ كم على العدد والاستفهام. وكذا ما تفعلُ أفعُل، لأن ما مهم يقع على كل شيء فلما قصد الشِّبَاعُ أُتي به وجُعِل نائبا عن حرف الشرط، فجُزِم ما بعده كما تجزِم إذا قلت: إن تصنع شيئا أصنع"⁽²⁹⁾.

ومنه يمكن اعتبار دلالة أداة الشرط على "الإبهام والعموم" موجبا لعملها الجزم في فعلي الشرط والجواب.

2.4 معنى الشرط:

يطلق معنى الشرط على دلالة بعض الأدوات التي تخالف أدوات الشرط في بعض أحكامها ولكنها تؤدي كما يفهم النحاة الغرض الذي تؤديه الأداة الشرطية نفسها، ويمكن أن نستعين بهذا النص الذي ورد عند سيبويه لفهم معنى الشرط، حيث يقول: "وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع

أصنع، فقال: هي مستكرهه وليست من حروف الجزاء، ومخرَجُها على الجزاء، لأن معناها على أي حالٍ تكنُ أكنُ⁽³⁰⁾.

فالذي دعا الخليل إلى استقباح المثال الذي جاء به سيبويه هو الجزم بكيف، ف "كيف" عنده غير جازمة ، ولأنها كذلك أخرجها من حروف الجزاء، لأن الجزم والجزاء متلازمان عند الخليل وسيبويه، ولكن الذي لاحظه الخليل هو تلك المشابهة بين نمط جملة "كيف" ونمط الجملة الجزائية، ودلالاتها على العموم، لأنها تؤول بـ"على أي حال"، وهي الدلالة التي لا بد أن تتحلى بها أداة الشرط، وهو المعنى الذي فسره الرضي " مخرج الجزاء" حيث قال: "وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة، يعني في قولهم: كيف تكونُ أكونُ، لأن فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط"⁽³¹⁾.

من كلام الرضي نفهم أن الخليل يُضمن "كيف" معنى الشرط ولكنه لا يجعلها جازمة، لأنه استقبح الجزم بها ولكنه جوز المجازاة بها بالرفع، وعلة ذلك عنده أن فيها معنى العموم.

فهل يدل "معنى الشرط" على شيء غير العموم؟

يمكن أن نلمس ذلك من خلال أدوات أخرى قيل إن فيها "معنى الشرط"، من ذلك "لو"؛ فقد أخرجها المبرد وتبعه الرماني فقال: " لو من الحروف الهوامل ، وفيه معنى الشرط، ولا يلها إلا الفعل. وذلك نحو قولك : لو جاءني زيد لأكرمتُه. فقولك لأكرمته جواب لو"⁽³²⁾.

فالرماني لا يجعل "لو" أداة شرط وإنما هي أداة تحمل معنى الشرط، لأنها تربط بين جزأين على طراز التركيب الشرطي، لكن هذا الربط على نقيض حقيقة الشرط الذي يتعلق بالاستقبال لا الماضي، يقول: "وإنما لم تعمل "لو" وفيها معنى الشرط، وذلك أنها لا تزُدُ الماضي مستقبلا كما يفعل حرف الشرط"⁽³³⁾.

ولنا أن نفهم أن "معنى الشرط" الذي جعل لو أداة شرط هو ذلك الربط الشرطي، وهو ربط بين جملتين بحيث تكون إحدهما متعلقة من حيث الحدوث بالأخرى.

وخلاصة القول فإن معنى الشرط يفهم من خلال دلالة الأداة على العموم، وعلى الربط الشرطي بين جملتين فعليتين ، ودلالة الأفعال بعدها على الاستقبال، ولا ننسى ترتيب الجملة الشرطية بحيث تكون الأداة وبعدها جملتان فعليتان.

5. الدور الدلالي والوظيفي لـ "ما" في أدوات الشرط

1.5 الإبهام والعموم:

تدخل "ما" على الأدوات فيكون لها أثر في المعنى الذي يتناسب مع التركيب الشرطي، وهذا الأثر هو زيادة الإبهام والعموم في الأداة مما يزيد المجازاة بها حسنا، أو يُحوّل الأداة من أداة غير شرطية إلى أداة شرطية. فمن الثاني "إذ" و "حيث" التي تدخل عليهما "ما" فتكفيهما عن الإضافة، وتغير وظيفتهما

النحوية، يقول الرضي: "وأما حيثما فتقول: "ما" فيها كافة لحيث عن الإضافة، وذلك أن حيث كانت لازمة للإضافة، فكفتها "ما" عن طلب الإضافة لتصير مهمة كسائر كلمات الشرط"⁽³⁴⁾.

جاء في المقتضب: "ولا يكون الجزاء في "إذ" ولا في "حيث" بغير "ما"، لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال؛ وإذا زدت على كل واحدة منهما "ما" منعتا الإضافة فعملتا"⁽³⁵⁾.

وقد وضع صاحب المفصل ذلك فقال: "باب الشرط مبناه على الإبهام، وباب الإضافة مبناه على التوضيح. ولهذا لما أريد دخول إذ وحيث في باب الشرط لزمتهما "ما" لأنهما لازمان لإضافة، والإضافة توضحهما فلا يصلحان للشرط حينئذ، فاشترطنا "ما" لتكفهما عن الإضافة فيئبهما فيصلح دخولهما في الشرط حينئذ"⁽³⁶⁾.

و "ما" التي تدخل هنا هي "ما" الكافة وزيادتها لازمة، أما "ما" التي تكون لزيادة الإبهام في الأداة فهي "ما" غير الكافة، وهي التي تدخل على باقي أدوات الشرط عدا "أتى و مَنْ"، فهي على التخيير. قال الزمخشري: "تقول متى كان ذاك؟ ومتى تأتي أكرمك، وأين كنت؟ وأين تجلسُ أجلسُ. ويتصل بهما "ما" المزيدة فتزيدهما إبهاماً"⁽³⁷⁾. ف "ما" لما دخلت على أداتي الشرط زادت إبهاماً، وزادت المجازاة بهما حسناً.

2.5 التوكيد:

وذلك بدخول "ما" على "إن" أو إحدى أدوات الشرط، يقول المبرد: "ف "ما" تدخل على ضربين: أحدهما: أن تكون زائدة للتوكيد فلا يتغير الكلام بها عن عمل ولا معنى، فالتوكيد ما ذكرته في هذه الحروف سوى حيثما وإذما."⁽³⁸⁾

قال ابن يعيش: "قد تزداد "ما" مع "إن" الشرطية مؤكدة، نحو قولك: "إمّا تأتي آتك"، والأصل: "إن تأتي آتك". زيدت "ما" على "إن" لتأكيد معنى الجزاء"⁽³⁹⁾.

والظاهر أن "ما" تؤدي معنى الإبهام والتوكيد معاً، وإن كان النحاة يصرحون تارة بالإبهام وتارة بالتوكيد، وقد جمع بينهما ابن يعيش في قوله: "وقد تدخل "ما" "أين و متى" للجزاء زائدة مؤكدة نحو: "متى ما تَقُمْ أقم" و"أينما تجلسُ أجلسُ"... فإذا دخلت عليهما "ما" زادت إبهاماً، وزادت المجازاة بهما حسناً"⁽⁴⁰⁾.

فذكر أن "ما" زائدة مؤكدة" وأنها زادت إبهاماً" وإن كان التوكيد أظهر من الإبهام في الاستعمال القرآني: يقول الفارسي: "جميع ما في القرآن من الشرط بعد "إمّا" مؤكد بالنون، لمشابهته فعل الشرط بدخول "ما" للتأكيد لفعل القسم، من جهة أن "ما" كاللام في القسم، لما فيها من التأكيد"⁽⁴¹⁾.

6. خاتمة:

- وهكذا فقد استطاعت هذه الدراسة أن تقف على بعض الجوانب التركيبية والدلالية التي تضطلع بها أدوات الشرط في ربطها بين جملتين، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:
- إنّ أدوات الشرط لا تدل على معانٍ معجمية فقط وإنما تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق الشرطي، فتتفق جميعاً في تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط، وذلك في غير الشرط الامتناعي.
 - إنّ أدوات الشرط تختص بدخولها على الأفعال.
 - إنّ الوظيفة النحوية لأداة الشرط هي الربط بين جملي الشرط والجزاء ربطاً يمتنع معه استقلال أي الجملتين بمعناها عن الأخرى.
 - إنّ الذي أكسب أدوات الشرط قيمتها وأهميتها عند النحاة - إضافة إلى التعليق - هو العمل الذي تحدثه، وهو الجزم.
 - اهتمام النحاة بأدوات الشرط الجازمة دون غيرها، مركزين في ذلك على دلالتها على تعليق زمن الفعل في المستقبل.
 - اعتبار دلالة أداة الشرط على الإيهام والعموم موجبا لعملها الجزم في فعلي الشرط والجواب.
 - إنّ دخول "ما" على أدوات الشرط تزيدها إيهاماً وتزيد المجازة بها حسناً.

7. قائمة المراجع:

- القرآن الكريم
- ابن الخشاب، المترجل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، (مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا، 1392هـ-1972م).
- ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسن الفتلي، (مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، الطبعة: الثالثة، 1417هـ-1996م).
- ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمان السيد ومحمد المختون، (دار هجر-مصر، الطبعة: الأولى، 1410هـ-1990م).

- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، (دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م).
- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد. (مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م).
- ابن بابشاذ طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، (المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة: الأولى، 1977 م).
- تمام حسان، الخلاصة النحوية، (عالم الكتب، القاهرة- مصر، الطبعة: الثانية، 1425 هـ - 2005 م).
- الجرجاني عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، (دار الرشيد للنشر- الجمهورية العراقية، (د، ط)، 1982 م).
- الجرجاني عبد القاهر، دلالات الإعجاز، قراءة وتعليق: أبو فهر محمود محمد شاكر، (مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة: الخامسة، 1424 هـ - 2004 م).
- خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح لألفية ابن مالك في النحو لابن هشام الأنصاري، ومهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليبي الحمصي، (المطبعة الأزهرية- مصر، الطبعة: الثانية، 1326 هـ).
- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، (جامعة قاريونس، بنغازي- ليبيا، الطبعة: الثانية، 1996 م).
- الرماني أبو الحسن علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلي، (دار الشروق، جدة- السعودية، الطبعة: الثانية، 1401 هـ - 1981 م).
- سيويه: أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، (مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م).
- السيوطي جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د، ط)، 1394 هـ - 1974 م).
- السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: غريد الشيخ، (دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الثانية، 2007 م).
- الفاكهي عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: رمضان أحمد الدميري، (مكتبة وهبة، القاهرة- مصر، الطبعة: الثانية، 1414 هـ - 1993 م).

- الفيروز آبادي محمد بن يعقوب مجد الدين، القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، (مؤسسه الرساله، الطبعة: الثامنة، 1426هـ - 2005م).
- المالقي: أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، (مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا، (د.ط)، (د.ت)).
- المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، (وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة-مصر، الطبعة: الأولى، 1415هـ - 1994م).

التهميشات

- (1) ينظر تمام حسان الخلاصة النحويّة: 70.
- (2) سيبويه، الكتاب 93/3-94
- (3) ينظر ابن السراج، الأصول 47/1
- (4) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص: 4
- (5) ينظر الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص: 673 مادة: (ش رط)
- (6) الفاكهي، شرح الحدود في النحو، ص: 275
- (7) ابن مالك، شرح التسهيل 66/4
- (8) المرتجل، ص: 211
- (9) ابن بابشاد، شرح المقدمة المحسبة 243/1
- (10) رصف المباني، ص: 107
- (11) الكتاب 62/3
- (12) شرح المفصل 265/4
- (13) نفسه
- (14) شرح الرضي على الكافية 91/4
- (15) الكتاب 63/3
- (16) الكتاب 62/3
- (17) نفسه 93/3

- (18)المقتضب 48/2
(19)ينظر الرضي، شرح الكافية 92/4
(20)شرح التسهيل 79/4
(21)ينظر شرح الكافية للرضي 92/4
(22)الجرجاني،المقتصد 1101
(23)شرح التسهيل 66/4
(24)ينظر التصريح 399/2
(25)الارتشاف 1862/4
(26)الكتاب 60/3
(27)المبرد، المقتضب 45/2
(28)ابن يعيش،شرح المفصل 113/5
(29)المقتصد 1109-1108/2
(30)الكتاب 60/3
(31)شرح الرضي على الكافية 207/3
(32)الرماني،معاني الحروف ،ص:101
(33)نفسه، ص:102
(34)شرح الرضي على الكافية 90/4
(35)المقتضب 46/2
(36)الأشباه والنظائر 197/1
(37)شرح المفصل 131/3
(38)المقتضب 53/2
(39)شرح المفصل 115/5
(40)شرح المفصل 135/3
(41)الإتقان في علوم القرآن،2/244